3 الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية (١٩٠٥)

سمات البيروقراطية (١٩٢٠)

رسالة العلم (١٩١٩)

«ماكس فيبر»

كان عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (١٨٦٤ ـ ١٩٢٠) يكتب ردا على ماركس وإنجلز ليبين في مخطوطة «الأخلاقية البروتستانتية وروح الرأسمالية» (١٩٠٥) أن التغييرات في المجتمع تستلزم أكثر من العلاقات الاقتصادية المجردة. ويرى فيبر أن الأفكار الدينية كانت «الحاسمة» في نمو الرأسمالية في أوروبا، وكتاب «سمات البيروقراطية» يبحث في كيف ينظم المجتمع عندما تنبثق الرأسمالية. ويظهر سبب أهمية هذا النموذج من التنظيم في تفعيل الرأسمالية

«إن تأكيد الأهمية النسكية للمهنة الثابتة يوفر تبريرا أخلاقيا لتقسيم العمل المتخصص الحديث. وبالطريقة نفسها، يبرر التفسير الإلهي لجني الأرباح ونشاطات رجل الأعمال»

فيبر

والحكومة الحديثة. يتميز هذا النموذج من التنظيم الاجتماعي والسلطة بمعنى جديد من العقلانية والموضوعية والكفاءة، حيث تسمح الإدارة البيروقراطية للمجتمع بأن ينجز عملياته على أسس من التخصص والجدارة والسلطة المحدودة، ويعرض الكتاب الثالث لـ «فيبر» باختصار أن العقلنة والبيروقراطيات والإنتاج الرأسمالي تساهم في وضع تكون فيه المعلومات متوافرة بجاهزية عالية ومتخصصة أيضا، بحيث لا نعود بحاجة إلى توضيحات لا علمية، أصبح عالمنا «متحررا من السحر»: كل شيء يمكن أن يوضح ويتقدم، وستستمر الاكتشافات طويلا بعد رحيلنا.

الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية

لكي نفهم العلاقة بين الأفكار الدينية التأسيسية والبروتستانتية الزاهدة ومبادئها الأساسية للسلوك الاقتصادي اليومي، من الضروري اختبار مثل هذه الكتابات بعناية خاصة لأنها نشأت من الممارسة الكهنوتية. لقد مارس رجل الدين، من خلال وظيفته الدينية والنظام الكنسي والوعظ، تأثيرا لا نقدر نحن رجال العصر الحديث على تصوره بالكامل. في وقت كهذا تكون القوى الدينية التي تعبر عن نفسها عبر مثل هذه القنوات هي التأثيرات الحاسمة في تشكيل الشخصية القومية.

ولأغراضنا [الحالية]... نستطيع أن نعامل البروتستانتية الزاهدة ككل واحد، ولكن مادام ذلك الجانب من مذهب البيوريتانية (التطهرية) الإنجليزي المشتق من مذهب «الكلفنية»(*) يرجع معظم الأسس الدينية المتماسكة إلى فكرة المهنة، فسوف نضع أحد أبرز ممثليها في محور البحث.. يقف «ريتشارد باكستر» على رأس كثير من الكتاب الآخرين في مجال الأخلاق البيوريتانية (التطهرية)...

(*) الكلفنية: مذهب لاهوتي بروتستانتي لجون كلفن (١٥٠٩ ـ ١٥٦٤)، وأتباعه يرون أن أشخاصا بعينهم يختارهم الرب لخلاصهم، وذلك لا يكون إلا بالنعمة الإلهية، والكلفنية هي أساس عقيدة الهرجونوت (البروتستانتيين الفرنسيين) والبيوريتان والمشيخانية والكنائس الإصلاحية [المترجم].

والآن بإلقاء النظر على كتاب باكستر «راحة القديسين الأبدية» أو كتابه «دليل المسيحي» أو على أعمال مشابهة لآخرين، يصطدم المرء من النظرة الأولى بالتأكيد الذي وضع في بحث الثروة واكتسابها على العناصر «الأبيونية»(*) للعهد الجديد. بهذا فإن الثروة هي خطر عظيم، إغراءاتها لا تنتهي، والجري وراءها ليس بلا معنى فحسب، عندما تقارن بالأهمية المسيطرة لملكة الرب، بل هو مشبوه أخلاقيا أيضا. يبدو أن الزهد هنا انقلب بحدة شديدة جدا ضد الحصول على السلع الأرضية أكثر مما فعل كلفن الذي لم ير في الثروة مانعا يحول بين رجال الدين وأن يكونوا فعالين، بل هي بالأحرى مرغوب فيها لخدمة هيبتهم. إذن فقد سمح لهم بأن يستخدموا وسائلهم بشكل مجز ومريح.

قد تتجمع أمثلة بلا نهاية على إدانة ملاحقة المال والسلع في الكتابات البيوريتانية، وقد تتباين مع الأدبيات الأخلاقية للعصور الوسطى المتأخرة التي كانت متفتحة العقل أكثر في تلك النقطة، بالإضافة إلى أن هذه الشكوك كانت مقصودة بجدية كاملة. من الضروري فقط أن نختبرها بشكل أقرب نوعا ما لكي نفهم أهميتها الأخلاقية الحقة ومضامينها، ويكون الاعتراض الأخلاقي الحقيقي على التراخي في أحضان الشعور بالأمن بامتلاك الثروة، وعلى التمتع بالثروة مع ما يتبعها من الكسل وإغراءات الجسد، إضافة إلى الاعتراض على اللهو عن متابعة الحياة المستقيمة الصالحة. وفي الحقيقة فإن التملك مرفوض تماما، لمجرد أنه يقتضي خطر التراخي هذا، ومن أجل الراحة الدائمة في العالم الآخر وعلى الأرض. على الإنسان، لكي يضمن نعيمه، «أن يؤدي واجبه تجاه من بعثه. مادام اليوم قائما» فليست المتعة ولا اللهو هما ما نخدم بهما الرب، بل نخدمه بالعمل وفقا لتجليات إرادته المتسامية.

وهكذا، فإن إضاعة الوقت هي أول الآثام، بل بشكل رئيسي، هي الخطيئة القاتلة الكبرى الأكثر خطورة. إن أمد حياة الإنسان أقصر جدا وأثمن، من أن يمكنه من اختياره الخاص. يستحق تضييع الوقت من خلال العلاقات الاجتماعية، والحديث التافه، والرفاهية، حتى النوم الزائد عن الحاجة الصحية، ستا إلى ثماني ساعات على الأكثر، يستحق إدانة أخلاقية مطلقة، ولم يكن بنيامين فرانكلين قد جاء بعد ليقول إن الوقت هو المال، لكن الفرضية صحيحة.

(*) الأبيونية: نسبة إلى أبيون، وهي مجموعة مسيحية شكلت قبل سنة ١٠٠م وترى أن [illegible] إلا رجلا، وأن القانون الموسوي ملزم للمسيحيين، وقد انقرضت في القرن الثاني. وأبيون [illegible] تعني المسكين (بالروح) [المترجم].

بمعنى روحي معين. إن قيمة الوقت بلا حدود لأن كل ساعة تضيع تكون ضائعة من العمل في سبيل الله. وبهذا الشكل يكون التأمل والتبتل غير الفعال عديم القيمة، أو حتى مستهجنا بشكل مباشر أيضا، إن كان على حساب عمل المرء اليومي، لأنه لا يسر الرب شيء مثل التمثيل الفعال لإرادته في العمل.

وفقا لذلك، فإن عمل باكستر الكتابي الأساسي محكوم على الأغلب بالوعظ العاطفي المتكرر داعيا للعمل البدني أو العقلي الجاد المستمر، إنه عائد إلى ترافق حافزين مختلفين: العمل من جهة (وهو تقنية زهد حائزة على الاستحسان، كما هو دائما في الكنيسة الغربية)، هو في حالة تناقض حاد، ليس مع أحكام الرهبنة الشرقية فقط، بل مع كل أحكام الرهبنة في العالم تقريبا. إنها بالذات الدفاع الخاص ضد كل تلك الإغراءات التي قامت البيوريتانية بتوحيدها تحت اسم «الحياة غير الطاهرة» التي كان دورها بالنسبة إليها صغيرا. ويختلف الزهد الجنسي للبيوريتانية عن زهد الرهبانية في الدرجة فقط، وليس في المبدأ الأساسي. ووفقا لمفهوم «البيوريتانية» عن الزواج، فإن تأثيره العملي بعيد المدى أكثر من تأثيرالآخر، لأنه يسمح بالعلاقات الجنسية المتبادلة كوسيلة أرادها الله لزيادة ممجديه وفقا للوصية التي تقول: «كونوا مثمرين وتكاثروا». ومع حمية نباتية معتدلة وحمامات باردة، تعطى الوصفة نفسها كمضاد لكل الإغراءات الجنسية، كما أنها تستخدم ضد الشكوك الدينية والإحساس بالدونية الأخلاقية: «اعمل بجد في المهنة الخاصة بك». ولكن الأمر الأكثر أهمية هو أن العمل اعتبر في حد ذاته هدفا للحياة، ورسم على هذا الشكل من قبل الرب. قال القديس بولس: «من لا يعمل لا يأكل» ويشمل هذا الجميع من دون شرط. إن عدم الرغبة في العمل هو عرض من أعراض نقصان النعم. هنا يصبح الاختلاف عن وجهة نظر العصور الوسطى شيئا آخر تماما، أعطى توما الأكويني أيضا تفسيرا لجملة القديس بولس هذه، ولكن العمل بالنسبة إليه هو ضرورة طبيعية من أجل الحفاظ على الفرد والجماعة، ويتوقف الوعظ عن أن يكون له أي معنى في أي مكان يتحقق فيه هذا الهدف. بالإضافة إلى أنه (أي العمل) يلزم السلالة كلها، وليس من أجل كل فرد. إنه لا ينطبق على أحد ما يمكنه العيش على أملاكه من دون عمل. وطبعا يأخذ التأمل بوصفه شكلا روحيا من أشكال الفعل في مملكة الله، الأولوية على الوصايا بمعناها الحرفي،

بالإضافة إلى أنه بالنسبة إلى علم اللاهوت الشائع في ذاك الوقت، أعلى شكل من أشكال الإنتاجية الرهبانية، يقع في زيادة الموسوعة الكنسية من خلال الصلوات (الأدعية) والتراتيل.

والآن، فإن استثناءات الالتزام بالعمل هذه لم تعد تعني، بشكل طبيعي، شيئا بالنسبة إلى باكستر، ولكنه أكد رأيه بإصرار أكبر أن الثروة لا تعفي أحدا من الأوامر غير المشروطة، حتى الأثرياء لن يأكلوا من دون عمل، لأنهم إن كانوا لا يحتاجون العمل من أجل توفير حاجاتهم، فإن هناك أوامر (وصايا) الله، التي يجب أن يطيعوها مثل الفقراء، لأن العناية الإلهية أعدت لكل واحد مهنة من دون استثناء، وعليه أن يعترف ويعمل بها. وهذه المهنة، مثلما كانت بالنسبة إلى اللوثريين، ليست قدرا يجب أن يخضع له وأن يتقنه، لكنها أوامر الله للفرد بأن يعمل حتى يمجد الله. هذا الفرق الدقيق على ما يبدو، ابتعد عن الوصول إلى النتائج النفسية، وأصبح مرتبطا بمزيد من التطور في التفسير الإلهي للترتيب الاقتصادي الذي بدأ في الفلسفة «السكولاستية»(*).

فسر توما الأكويني، الذي قد نشير إليه بشكل واف جدا، ظاهرة تقسيم العمل والمهن في المجتمع مع ظواهر أخرى، باعتبارها نتيجة مباشرة للخطة الإلهية للأشياء، لكن الأماكن المخصصة لكل إنسان في هذا الكون تتبع أسبابا طبيعية وهي تصادفية (في مصطلحات الفلسفة الاسكولاستية هي مصادفة غير متوقعة)، هذا التفريق بين الناس في فئات ومهن، الذي أسس من خلال تطور تاريخي أصبح بالنسبة إلى «لوثر» كما رأينا، نتيجة مباشرة للإرادة الإلهية، كانت المحافظة على الفرد في المكان، ضمن الحدود التي رسمها الله له، واجبا دينيا.

ولكن من المنظور البيوريتاني تتخذ الشخصية المعلقة بالإرادة الإلهية لحركة المصالح الاقتصادية موقفا متشددا مختلفا نوعا ما، يعرف الفرض الإلهي لتقسيم العمل من ثماره (نتائجه)، هذا صحيح بالنسبة إلى النزعة البيوريتانية في التفسير الذرائعي، يوضح باكستر نفسه عند تلك النقطة بعبارات مباشرة تعيد إلى الذهن أكثر من مرة مقولة آدم سميث المشهورة عن تقسيم العمل:

(*)الفلسفة «السكولاستية» المذهب الفلسفي السائد في العصور الوسطى وهي مزيج من الآراء القديمة اللاهوتية والفلسفية يستند إلى سلطة آباء الكنيسة وأرسطو وتتميز مجالاته بمنحى شكلي [المترجم].

«ويؤدي التخصص في المهن، حيث يجعل تطور المهارة ممكنا، إلى تحسن كيفي وكمي في الإنتاج، وبهذا يخدم المصلحة العامة الموافقة لمصلحة أعظم عدد ممكن من البشر».

الباعث حتى الآن منفعي صرف، ومرتبط بشدة بوجهة النظر العرفية (وليس القانونية) لكثير من أدبيات العصر الدنيوية.

لكن العنصر البيوريتاني المميز يظهر عندما يضع باكستر على رأس بحثه عبارة «إن إنجازات الإنسان خارج مهنة محددة بشكل جيد ليست إلا عرضية وغير منتظمة، وهو يقضي في الكسل وقتا أطول مما يقضيه في العمل، بينما يبقى آخر في فوضى دائمة، ولا يعرف عمله زمانا ولا مكانا، لذلك فإن مهنة محددة لكل واحد هي الأفضل. العمل غير النظامي الذي يجبر العامل العادي عادة على قبوله، لا يمكن تجنبه غالبا، لكنه دائما حالة انتقالية غير مرحب بها، رجل من دون مهنة (من دون عمل) تنقصه ميزة المنهجية والتنظيم، التي يطالب بها الزهد الدنيوي.

تؤمن أخلاقيات «الكويكرز»(*) بأن حياة الإنسان في مهنته هي تدريب على فضيلة الزهد، برهان على حالة النعمة من خلال ضميره الحي، الذي يعبر عنه بالحرص وبالطريقة التي يتابع بها مهنته. إن ما يطلبه الله ليس العمل في حد ذاته، ولكن الطريقة العقلانية في المهنة. في المفهوم البيوريتاني للمهنة يجري التأكيد دائما على الميزة المنهجية للزهد الدنيوي وليس قبول الغرائز (كما هي الحال مع لوثر) التي خص الله الإنسان بها بشكل تتعذر معالجته.

لذا يرد بالإيجاب على السؤال عما إذا كان في وسع أحد ضم عدة مهن (أعمال) معا وذلك، إذا كان الضم مفيدا للمصلحة العامة أو الخاصة وغير ضار بأحد، وإذا كان لا يؤدي إلى عدم الإخلاص لأي من هذه المهن، حتى موضوع تغيير المهنة لا يعتبر من الأمور المعترض عليها بالتأكيد، إن لم يكن فيه لا مبالاة وأنانية، وإن جرى بهدف متابعة مهنة (عمل) ترضي الله أكثر، الأمر الذي يعني، وفقا لمعايير عامة، عملا أكثر فائدة. صحيح أن فائدة المهنة، وكذلك فضلها، يقاسان من منظور الدين بمعايير أخلاقية أساسا، وكذلك بمعايير أهمية الخير الناتج عنها للمجتمع، ولكن معيارا آخر، يوجد في المنفعة الخاصة، هو فوق كل المعايير، والأكثر أهمية عمليا، لأنه إذا ما منح

(*) الكويكرز: جماعة دينية أسسها جورج فوكس في منتصف القرن السادس عشر. وتدعى جمعية الأصدقاء، وتأخذ ببساطة السلوك والملابس والشعائر الدينية وتعارض الحرب والحلف بالأيمان [المترجم].

الله، الذي يرى «البيوريتاني» يده في كل ما يحدث في الحياة، فرصة منده، لأحد ممن وقع اختياره عليهم، لا بد أن يحصل عليها هذا المرء بعزم. إذن على المسيحي المخلص أن يتبع النداء الداخلي بالاستفادة من الفرصة التي منحها له الله.

«إذا أراك الله طريقا تستطيع أن تحصل منه قانونيا على أكثر مما تحصل عليه من طريق آخر (من دون أن تظلم روحك أو أي روح أخرى)، ورفضت ذلك واخترت الطريق الأقل ربحا، فأنت تعارض واحدا من أهداف عملك وترفض أن تكون خليفة الله، وترفض أن تقبل عطاياه وتستخدمها من أجله عندما يطلب ذلك: قد تكدح لتكون غنيا من أجل الله، على رغم أن ذلك ليس من أجل متعة الجسد أوالإثم».

الثروة إذن سيئة أخلاقيا ما دامت إغراء بالكسل والتمتع بالحياة الآثمة، واكتسابها سيئ عندما يكون بهدف العيش فيما بعد في اللهو وبلا مبالاة، ولكنها ليست ـ فحسب ـ مقبولة أخلاقيا عندما تكون أداء لواجب في العمل، بل هي مفروضة فعليا. والقصة الرمزية عن الخادم الذي استُغني عنه لأنه لم يزد ويطور في المقدرة التي أودعت فيه تقول ذلك بشكل مباشر. أن تتمنى الفقر، هو تماما مثل تمني فقدان الصحة، إنه مرفوض تمجيدا للعمل، ومرفوض باعتباره اعتراضا على إرادة الرب، خاصة التسول بالنسبة إلى القادر على العمل. إنه ليس فقط خطيئة التواني والخمول، ولكنه انتهاك واجب الحب الأخوي بناء على كلمات الرسول.

إن تأكيد الأهمية النسكية للمهنة الثابتة يوفر تبريرا أخلاقيا لتقسيم العمل المتخصص الحديث، وبالطريقة نفسها، يبرر التفسير الديني لجني الأرباح ونشاطات رجل الأعمال. إن غطرسة الإقطاعي، وتباهي محدثي النعمة، كلاهما أمر تنكره وتكرهه عقيدة الزهد، ولكنه من جهة أخرى ذو تقدير أخلاقي أعلى لرجل الطبقة الوسطى المترف العصامي. «ليبارك الله تجارته» تعليق مألوف حول أولئك الرجال الصالحين الذين اتبعوا بنجاح الإشارات المقدسة الربانية.

إن كامل قوة الله في العهد القديم، الذي يكافئ عباده على طاعتهم له في هذه الحياة، تمارس بالضرورة تأثيرا مشابها على البيوريتاني الذي قارن حالة النعمة الخاصة به بحالة أبطال الإنجيل متبعا نصيحة باكستر.

بالإضافة إلى العلاقة التي أشير إليها قبل قليل، فإنه من الضروري بالنسبة إلى النهج الداخلي العام للبيوريتانيين وفوق كل شيء، أن يشهد المعتقد الذي يقول بأنهم شعب الله المختار انبعاثا عظيما فيهم. حتى باكستر العطوف يشكر الله على أنه ولد في بريطانيا، وكذلك في الكنيسة الصحيحة وليس في أي مكان آخر. هذا الامتنان من أجل الكمال الشخصي بواسطة نعمة الله اخترق التوجه نحو الحياة بالنسبة إلى بيورتانيي الطبقة الوسطى، ولعب دوره في تطوير الشخصية الرسمية الصلبة الصحيحة الخاصة برجال ذلك العصر البطولي للرأسمالية.

دعنا الآن نحاول توضيح النقاط التي ارتبطت فيها الفكرة البيوريتانية عن المهنة والمكافأة، التي وضعتها للسلوك التقشفي الزاهد مباشرة بتطور الطريقة الرأسمالية في الحياة، وكما رأينا تحول هذا الزهد بقوتها كلها ضد شيء واحد: المتعة الآنية للحياة وكل ما تقدمه... إن نفور البيوريتاني من الرياضة حتى بالنسبة إلى الكويكرز كان بأي حال وببساطة أمرا مبدئيا، وقبلت الرياضة إن خدمت غرضا عقلانيا ألا وهو إعادة خلق ضرورية للكفاءة الفيزيائية، ولكنها، كوسيلة للتعبير العفوي عن نزوات غير منظمة، كانت مثارا للشك، وكانت مدانة بصرامة ما دامت وسيلة خالصة إلى المتعة أو الزهو الذي يفسح المجال للغرائز غير المهذبة أو لغريزة المقامرة غير العقلانية. كانت متعة الحياة المتهورة التي تبعد عن العمل في مهنة ما، وتبعد عن الدين، هي العدو للزهد العقلاني، سواء كانت على شكل رياضات إقطاعية أو متعة صالة الرقص أو حانة الرجال العامة..

وعلى رغم أننا لا نستطيع هنا أن ندخل في نقاش حول تأثير المذهب التطهيري (البيوريتاني) في كل تلك الاتجاهات. يجب أن نلفت الانتباه إلى حقيقة أن التسامح بالمتعة في المنفعة الثقافية التي تساهم في متعة جمالية أو بطولة رياضية صادف بالتأكيد دائما تحديدا متميزا واحدا: يجب ألا تكلف شيئا، الإنسان هو مجرد وصي على المنفعة التي أتت إليه عبر نعمة الله، يجب أن يحسب حساب كل قرش أودع له، مثل الخادم في القصة الرمزية إن صرف أيا منها لغرض لا يخدم مجد الله، بل يخدم المتعة الخاصة فقط، فإن هذا ينطوي على الأقل على مجازفة خطيرة. ومن الذي يبقي عينيه مفتوحتين ولا يلتقي بنماذج تعبّر عن وجهة النظر تلك حتى في الوقت الحاضر؟ إن فكرة

واجب الإنسان تجاه ممتلكاته التي يخضع لها نفسه كوصي مطيع، او حتى كآلة للاكتساب، تحمّل حياته هذا الثقل البارد. كلما ازدادت الثروة ثقلا، ازداد ثقل شعور المسؤولية نحو حملها غير منقوصة، بل تنامي الشعورنحو زيادة الجهود الحثيثة لتنميتها في سبيل الرب، هذا عندما تكون الرؤية التقشفية تجاه الحياة هي التي وراء هذا الاختبار.

عمل مذهب الزهد الدنيوي البروتستنتي هذا، كما لخصنا حتى هذه النقطة، بقوة ضد المتعة الآنية للممتلكات الاستهلاكية، خاصة لوسائل الترف والرفاهية.

ومن جهة أخرى، كان له التأثير النفسي في تحرير عملية الحصول على السلع من كبت الأخلاقيات التقليدية. وكسر قيود الاندفاع نحو الحصول على البضائع بأن لم يجعله أمرا شرعيا فحسب، بل (بالمعنى الذي نوقش) نظر إليه كأنه إرادة الله المباشرة.

لم تكن الحملة البوريتانية ضد إغراءات الجسد وضد الاعتماد على أشياء خارجية، كما يقول القس الكويكر العظيم «باركلي»، صراعا ضد الاكتساب العقلاني للثروة ولكن ضد الاستخدام اللاعقلاني لها.

وضربت البيوريتانية أشكال المظاهر الخارجية للرفاهية مثالا على الاستخدام غير العقلاني الذي دانته مثل إدانة عبادة الجسد، مهما بدت تلك المظاهر طبيعية للعقل الإقطاعي. من جهة أخرى، استحسنوا الاستخدامات العقلية النفعية للثروة التي أرادها الله من أجل حاجات الفرد والجماعة. لم يرغبوا في فرض الخزي على رجل الثروة، ولكن رغبوا في أن يفرض عليه استعمال وسائله وأدواته من أجل الأشياء الضرورية والعملية. تقيد فكرة الراحة مدى الإنفاق المسموح به أخلاقيا بشكل واضح. ومن الطبيعي، وليس مصادفة، أن تطور طريقة للعيش تنسجم مع تلك الفكرة لوحظ في وقت مبكر بشكل أكثر وضوحا بين أكثر ممثلي الموقف الكلي تجاه الحياة تكاملا. ووضعوا الراحة والنظافة الحقيقية لبيت الطبقة الوسطى كمثل أعلى مقابل بريق وفخامة الأبهة الإقطاعية التي تفضل أناقة قذرة على بساطة معتدلة، باعتمادها على قواعد اقتصادية ضحلة غير عميقة.

في جانب إنتاج الثروة الخاصة، دان مذهب التقشف (الزهد) كلا من عدم الأمانة والجشع المتهور. وكانت ملاحقة الثروة من أجل الثروة هو ما دين على أنه جشع وحب للمال،.. إلخ. لأن الثروة في حد ذاتها كانت إغراء. ولكن

الزهد هنا كان القوة «التي تسعى دائما وراء الخير ولكنها دائما تخلق الشر». الشر في مفهومه هو التملك وإغراءاته، لأن مذهب الزهد، مجاراة للعهد القديم وبالتناظر مع التقييم الأخلاقي لأعمال الخير، نظر إلى أمر السعي وراء الثروة، كهدف في حد ذاته، نظرة مستهجنة إلى حد كبير، ولكن إحرازها كثمرة للعمل في مهنة ما كان علامة على مباركة الله. والأمرالأكثر أهمية، كان هو التقييم الديني للعمل المتواصل المستمر والمنظم لمهنة أرضية، كأعلى وسيط للزهد والتقشف. وفي الوقت نفسه، البرهان المؤكد والأكثر وضوحا على الولادة الجديدة والصادقة للإيمان، يجب أن يكون المحرك المدرك الأكثر قوة لتوسع ذلك الموقف تجاه الحياة وتقويته، الذي دعوناه هنا روح الرأسمالية.

عندما يترافق الحد من الاستهلاك مع إطلاق النشاط الاكتسابي هذا، فإن النتيجة العملية التي لا مفر منها تكون واضحة، تكديس رأس المال من خلال إلزام تقشفي بالادخار. القيود التي كانت مفروضة على استهلاك الثروة زادت من هذه الثروة بشكل طبيعي، وذلك بجعلها الاستثمار المنتج (الإنتاجي) ممكنا... وبتوسع وامتداد تأثير وجهة نظر البيوريتانية تحت كل الظروف، وهذا طبعا أكثر أهمية بكثير من مجرد التشجيع على تكديس رأس المال، نجدها قد وقفت إلى جانب تطور الحياة الاقتصادية البورجوازية العقلانية، وكانت الأكثر أهمية، بل كانت التأثير الوحيد المتماسك في تطور تلك الحياة، وقد وقفت كإطار داعم للرجل الاقتصادي الحديث.

وبالتأكيد، مالت تلك المثل البيوريتانية إلى التراجع تحت الضغط الشديد لإغراءات الثروة، كما عرف البيوريتانيون هذا بأنفسهم جيدا. لذا نجد أن أكثر الأتباع إخلاصا للبيوريتانية هم الطبقات التي تنشأ من الطبقات الأدنى، البورجوازيون الصغار والمزارعون، وهذا متكرر جدا.

بينما غالبا ما نجد المالكين الصغار، حتى من بين الكويكرز، يميلون إلى التبرؤ من المثل العليا القديمة، وهو القدر نفسه الذي أصاب مذهب الزهد الرهباني للعصور الوسطى مرة بعد مرة، وهو سلف مذهب الزهد الدنيوي. في الحالة التي تلت ذلك، عندما حقق النشاط الاقتصادي العقلاني تأثيراته كاملة عن طريق التنظيم الصارم للإدارة، والحد من الاستهلاك، نجد أن الثروة المكدسة كانت قد خضعت مباشرة لطبقة النبلاء، كما في عهد ما قبل الإصلاح الديني، وأن النظام الرهباني قد هدد بالانهيار، وأصبح وجود إصلاح ما مطلبا ضروريا.

في الحقيقة، إن تاريخ الرهبنة كله هو بمعنى معين تاريخ صراع متواصل مع مشكلة التأثير العلماني للثروة، والشيء نفسه صحيح مع الزهد الدنيوي للبيوريتانية وبمعدل كبير.

قد تمكن مقارنة الانتعاش العظيم للكنيسة الميثودية (المنهجية) التي سبقت توسع الصناعة الإنجليزية حوالي نهاية القرن الثامن عشر، مع إصلاح رهباني هائل إلى حد كبير. لذلك قد نقتبس هنا مقتطفا من «جون ويسلي»(*) نفسه قد يخدم بشكل جيد كشعار لكل ما قيل في الأعلى.. أخشى أنه حينما ازدادت الثروة، تناقصت روح الدين بالنسبة نفسها، لذلك لا أرى كيف يكون ممكنا في طبيعة الأشياء أن يستمر أي انتعاش لأي دين حقيقي طويلا، لأن على الدين أن يقدم كلا من الصناعة والاقتصاد في الإنفاق، وهذان لا يمكن أن ينتجا إلا الثروة. ولكن عندما يزداد الثراء سوف يزداد الزهو، والغضب، وحب الدنيا بكل فروعه، كيف إذن يكون ممكنا للكنيسة الميثودية، التي هي دين القلب، على رغم أنها تنتعش الآن مثل شجرة غار أخضر، أن تستمر في هذه الحالة؟ ولأن الميثوديين يزدادون اجتهادا واقتصادا في الإنفاق، فهم بالتالي يزيدون في السلع. وبالتالي يزيدون في الفخر، والغضب، في رغبات الجسد ومتعة العينين، وبالتالي يزدادون كيدا وغضبا واعتزازا وتمسكا بالحياة بشكل يتناسب مع ذلك.

«لهذا وعلى رغم أن شكل الدين يبقى، فإن روحه تتلاشى بعيدا وبسرعة. أو ليس هناك من طريقة لمنع هذا الانحلال المستمر للدين الخالص؟ علينا ألا نمنع الناس من أن يكونوا مجتهدين ومقتصدين في الإنفاق، علينا أن نحض كل المسيحيين على كسب كل ما يستطيعون، وأن يوفروا كل ما يستطيعون، يعني، في الواقع أن يزدادوا غنى»...

وكما يقول ويسلي هنا، عموما أتى الأثر الاقتصادي الكامل لهذه الحركات الدينية العظيمة، التي تقع أهميتها بالنسبة إلى التطور الاقتصادي فوق كل شيء في تأثيرها التربوي الزاهد، وبعد أن أصبح أوج الحماس الديني الخالص ماضيا، ثم بدأ البحث المكثف عن مملكة الرب يتجاوز إلى فضيلة اقتصادية واقعية متزنة، اختفت الجذور الدينية ببطء، مفسحة الطريق للنفعية الدنيوية..

(*) أحد أخوين أسسا الكنيسة الميثودية في أوكسفورد عام ١٧٢٩ [المترجم].

لقد ولد من روح الزهد المسيحي واحد من العناصر التأسيسية لروح الرأسمالية المعاصرة، وليس فقط لتلك بل لكل الثقافة الحديثة: السلوك العقلاني على أساس فكرة المهنة وذلك ما يسعى هذا البحث إلى إثباته.

على المرء أن يقرأ [بنيامين فرانكلين] لكي يرى أن العناصر الأساسية للسلوك التي كانت تدعى هناك بروح الرأسمالية هي ما عرضناه نفسه ليكون محتوى الزهد البيوريتاني الدنيوي فقط، من دون الأساس الديني الذي كان قد اختفى في زمن فرانكلين.

منذ أن تعهد مذهب الزهد إعادة نمذجة العالم ورسم مثله العليا عالميا، كسبت السلع المادية زيادة وقوة لا ترحم فوق حياة الناس بصورة لم يسبق لها مثيل، في الفترة السابقة من التاريخ. اليوم هربت روح الزهد الديني من القفص، ومن يعرف ما إذا كان هذا نهائيا؟ ولكن الرأسمالية الفيكتورية لم تعد تحتاج إلى دعمها بعد الآن لأنها تستند إلى أساسات آلية.

يبدو أن التورد المشرق لوريث العصر الفيكتوري المبتهج، عصر التنوير، يذوي بشكل يتعذر تجنبه أيضا. وتطوف فكرة الواجب في مهنة الفرد خلسة في حياتنا مثل شبح المعتقدات الدينية الميتة، يتخلى المرء عموما تماما عن محاولة تبريرها. وحيث لا يمكن أن يربط أمر إنجاز المهنة بأعلى القيم الروحية والثقافية مباشرة، أو عندما، من جهة أخرى، لا تكون بحاجة إلى أن يشعر بها الآخرون على أنها ببساطة مثل إلزام اقتصادي، يتخلى المرء عموما عن محاولة تبريرها على الإطلاق. وفي مجال تطور الثروة الأعلى في الولايات المتحدة، مال الجري، المجرد من معناه الديني والأخلاقي وراءها، ليصبح مرتبطا بالعواطف الدنيوية البحتة التي تقدمها غالبا في طابع رياضي.

لا أحد يعرف من سيعيش في هذا القفص في المستقبل، أو ما إذا كان قادة دينيون جدد سيظهرون للوجود في نهاية هذا التطور الهائل بكل ما في الكلمة من معنى، أو أنه سيكون هناك بعث عظيم للأفكار والمثل العليا القديمة، أو إن لم يكن هذا ولا ذاك، فهو تحجر ممكن مزخرف بنوع متشنج من الاعتداد بالنفس. قد يقال بصدق لآخر مرحلة من هذا التطور الثقافي: «اختصاصيون من دون روح، حسيّون من دون قلب، يتخيل هذا الباطل أنه حافظ على مستوى من الحضارة لم يتحقق من قبل قط».

لكن هذا ما يأخذنا إلى عالم أحكام القيم والإيمان، التي لا يحتاج هذا النقاش التاريخي الصرف أن يرهق بها. ستكون المهمة الثانية على الأرجح بيان أهمية مذهب عقلانية الزهد، التي لمسها المخطوط السابق فقط، من أجل محتوى الأخلاق الاجتماعية العملية، ومن ثم من أجل نماذج التنظيم وأدوار الفرق الاجتماعية، بدءا من الاجتماع السري إلى الدولة، ثم سيكون لابد من تحليل كل من علاقاتها بالعقلانية الإنسانية، ومثلها العليا في الحياة، وتأثيرها الثقافي، وتطور المعرفة التجريبية الفلسفية والعلمية، إلى التطور التقني، والمثل الروحية العليا. ثم لابد أن يرصد تطورها التاريخي من خلال كل مجالات الزهد الديني، من بدايات الزهد الدنيوي في العصور الوسطى إلى انحلاله في مذهب النفعية الخالص. عند ذلك يمكن أن تُقيم الأهمية الثقافية الكمية للزهد البروتستنتي بعلاقته مع العناصر المكونة الأخرى للثقافة الحديثة.

هنا حاولنا فقط أن نرصد الواقع واتجاه تأثيره على الدوافع في نقطة واحدة. ومع أنها مهمة جدا، لكنه سيكون أكثر ضرورة أن نتحرى موضوع كيف كان الزهد البروتستنتي متأثرا بدوره، في تطوره وسماته، بمجمل الأوضاع الاجتماعية، خاصة الاقتصادية. إن الإنسان المعاصر عموما، حتى صاحب أفضل إرادة، غير قادر على إعطاء الأفكار الدينية أهمية ما من أجل إكسابها شخصية ثقافية ووطنية تستحقها. ولكن هدفي ليس بالطبع أن أستبدل بتفسير مادي أحادي الجانب للثقافة والتاريخ تفسيرا روحيا سببيا أحادي الجانب مساويا له. إن كلا منهما ممكن على حد سواء، لكن كل واحد فيهما إن لم يقتصر على دور الإعداد، وحاول القيام بدور نتيجة البحث، فإنه لن ينجز إلا القليل بالنسبة إلى مصلحة الحقيقة التاريخية.

سمات البيروقراطية

تعمل طبقة الموظفين الحديثة بالطريقة التالية:

١ـ هناك مبدأ الولائية الرسمية التي تنظمها عموما الأحكام، يعني القوانين والتنظيمات الإدارية.

(١) إن النشاطات النظامية المطلوبة من أجل أغراض البنية المحكومة بيروقراطيا موزعة بطريقة ثابتة كواجبات رسمية.

(٢) إن سلطة إعطاء الأوامر المطلوبة لإبراء الذمة من تلك الواجبات موزعة بطريقة جامدة ومحددة بوضوح، بواسطة أحكام تهتم بالوسائل القهرية والمادية والكهنوتية أو خلافه التي يمكن وضعها تحت إمرة الموظفين.

(٣) هناك تدابير منهجية من أجل الإنجاز المنتظم والمتواصل لتلك الواجبات ومن أجل إحقاق الحقوق المماثلة. وتستخدم بشكل عام الأشخاص الذين لديهم المؤهلات المنظمة فقط ليقوموا بالعمل.

في حكومة قانونية عامة تشكل تلك العناصر الثلاثة «السلطة البيروقراطية». وتشكل الإدارة البيروقراطية في ظل هيمنة الاقتصاد الخاص، تتطور البيروقراطية بالكامل (طبقا لهذا الفهم) في المجتمعات السياسية والكنسية في الدولة الحديثة، وفي الاقتصاد الخاص، وفي أكثر مؤسسات الرأسمالية تقدما. إن سلطة المكتب العامة والدائمة مع ولاية ثابتة، ليست هي القاعدة التاريخية، لكنها بالأحرى الاستثناء. إن الأمر كذلك حتى مع البنى السياسية الضخمة مثل تلك التي للشرق القديم، وإمبراطوريات الإخضاع الجرمانية والمنغولية، وفي الكثير من البنى الإقطاعية للدولة.

في كل تلك الحالات، ينفذ الحاكم أكثر المعايير أهمية من خلال مندوبين شخصيين ندماء أو خدم البلاط، لا تحدد عمولاتهم ولا سلطتهم تماما، ويستدعون للخدمة من آن إلى آخر في كل حالة.

٢ـ تعني أسس التسلسل الوظيفي وأسس مستويات السلطة المتدرجة نظاما مرتبا ثابتا للرئاسة والمرؤوسين، يتم من خلالها إشراف المكاتب الأعلى على المكاتب الأدنى.

يقدم مثل هذا النظام للحاكم إمكان استئناف قرارات المكتب الأدنى لدى المكتب الأعلى بطريقة منظمة وبشكل معين. ومع التطور الكامل للنموذج البيروقراطي، نظم التسلسل المكتبي الهرمي بصورة استبدادية، ووجدت أسس سلطة المكتب المتسلسلة في كل البنى البيروقراطية: في الدولة، في البنى الكنسية (الإكليريكية)، بالإضافة إلى وجودها في المنظمات الحزبية الضخمة والمؤسسات الخاصة. ولا يهم بالنسبة إلى شخصية البيروقراطية فيما لو دعيت سلطتها بـ «الخاصة» أو «العامة».

عندما يتحقق مبدأ «الكفاءة» السلطوية بنجاح تام، فإن الخضوع التسلسلي للمرؤوسين ـ على الأقل في المكتب العام ـ لا يعني أن السلطة «العليا» مفوضة أن تستولي على عمل السلطة «الأدنى» ببساطة. إن العكس هو القاعدة بالفعل إذ يتجه المكتب حالما يؤسس وينجز مهماته إلى الثبات في الوجود، ويدعمه صاحب منصب آخر.

٣ـ ترتكز إدارة المكتب الحديث على وثائق مكتوبة (ملفات) يحتفظ بها بشكلها الأصلي أو بمسودتها، وبذلك يوجد كادر تابع من الموظفين والكتبة من كل الأنواع. تشارك مجموعة الموظفين بفعالية في المكتب «العام»، وبرفقتهم جهاز خاص من الأدوات الأساسية والملفات، لتشكل «البيرو» الدائرة الرسمية. وتدعى الدائرة الرسمية في المؤسسة الخاصة بـ «المكتب».

ومن حيث المبدأ، تفصل المنظمة الحديثة للخدمة المدنية الدائرة الرسمية عن محل الإقامة الخاص بالموظف، وبشكل عام، فإن البيروقراطية تعزل نشاط الموظف، كشيء متميز، عن مجال الحياة الخاصة، فتفصل الأموال العامة والمعدات عن الملكية الخاصة للموظف.. من حيث المبدأ، يفصل المكتب التنفيذي عن المنزل، والتجارة عن المراسلات الخاصة، وموجودات التجارة عن الثروة الخاصة، وكلما تحقق النموذج الحديث لإدارة الأعمال بشكل أكثر انسجاما، كانت تلك الانفصالات هي الواقع، حيث سنجد بدايات هذه العملية قديمة قدم العصور الوسطى.

إن خصوصية المنظم الحديث بأنه يعامل نفسه على أنه «الموظف الأول» في مشروعه، ويتحدث حاكم دولة بيروقراطية حديثة عن نفسه بالطريقة نفسها بأنه «الموظف» الحكومي الأول للدولة، إن فكرة أن نشاطات الدائرة الرسمية للحكومة هي في حد ذاتها مختلفة في الشخصية عن إدارة مكاتب اقتصادية خاصة، هي رأي أوروبي خاص بالقارة، وبالمقارنة مع الطريقة الأمريكية نجده غريبا عنها تماما.

٤ـ تستلزم إدارة المكاتب عادة تدريبا خبيرا ومستمرا ـ على الأقل جميع الإدارات المكتبية المتخصصة ـ ومثل هذه الإدارة تكون حديثة بلا ريب، وهذا ما يلزم لمدير الإدارة الحديث، وللمستخدم في المؤسسات الخاصة بالطريقة التي تلزم لموظف الدولة.

٥ـ عندما يتطور المكتب، يتطلب النشاط المكتبي مقدرة الموظف الكاملة على العمل، بغض النظر عن حقيقة أن وقته الإلزامي في الدائرة الرسمية قد يكون محددا بصرامة. في الحالة العادية، يأتي هذا نتاج تطور طويل في المكتب العام بالإضافة إلى المكتب الخاص. في البداية، كان الوضع الطبيعي للأمور في كل الحالات مقلوبا، وأطلق العمل المكتبي كنشاط ثانوي.

٦ـ تتبع إدارة المكتب قواعد عامة، تكون تقريبا متوازنة وشاملة يمكن تعلمها، وتمثل المعرفة بتلك القواعد تعليما تقنيا خاصا يملكه الموظفون، إنه يتضمن علم القانون (التشريع) أو علم الإدارة الحكومية أو التجارية.

إن إخضاع إدارة المكتب الحديث للقوانين، نابع من طبيعتها الفعلية، وتفترض نظرية الإدارة العامة الحديثة أن سلطة تنظيم أمور معينة بواسطة مرسوم ـ منح قانونيا للسلطات العامة ـ لا يخول الإدارة العامة تنظيم القضايا بواسطة أوامر تعطى لكل حالة، ولكن التنظيم نظري فقط، وهذا ما يتناقض جدا مع تنظيم كل العلاقات من خلال الامتيازات الفردية والتحيز، التي هي الصفة الغالبة على الإطلاق في النظام الكنسي، مادام مثل هذه العلاقات ليس ثابتا بتقليد مقدس على الأقل.

يفضي كل هذا بالنسبة إلى الوضع الداخلي والخارجي للموظف إلى التالي:

١ـ إقامة مكتب هو «مهنة»: يُعرض هذا، أولا، في طلب دورة تدريبية مفروضة ثابتة تتطلب المقدرة الكلية على العمل لفترة طويلة من الوقت، وفي امتحانات إلزامية وخاصة، التي هي من لوازم التوظيف. وأكثر من ذلك فإن مركز الموظف يكون في طبيعة واجبه، وهذا ما يحدد البنية الداخلية لعلاقاته بالطريقة التالية: قانونيا وفعليا، لا يعتبر المكتب الحكومي مكانا يستغل من أجل ريع أو أجور كما كانت الحال بشكل طبيعي خلال العصور الوسطى. وفي كثير من الأحيان إلى مستهل العصور الأخيرة... يعتبر الدخول إلى مكتب، بما فيه مكتب اقتصادي خاص، هو قبولا لإلزام معين بإدارة مخلصة مقابل وجود آمن. إنه أمر حاسم بالنسبة إلى الطبيعة الخاصة للولاء العصري لمكتب لا يؤسس في نموذجه المثالي علاقة مع «شخص» بعينه، مثل التزام الأقنان والمريدين في علاقات وسلطة إقطاعية أو كنسية. يكرس الولاء العصري لأغراض عملية (وظيفية) وغير شخصية.

٢- يكيف الموقع الشخصي للموظف وفق نموذج بالطريقة التالية:

(١) سواء أكان في مكتب خاص أم في دائرة رسمية عامة، يناضل الموظف العصري دائما، ويستمتع عادة بمكانة اجتماعية متميزة بالمقارنة مع المحكومين. إن وضعه الاجتماعي مضمون بالأحكام المفروضة للترتيب الطبقي، وتضمن هذه بالنسبة إلى الموظف السياسي بواسطة تعريفات خاصة للقانون الجنائي ضد «إهانات الموظفين» و«احتقار» الدولة والسلطات الكنسية.

إن الوضع الاجتماعي الفعلي للموظف هو الأعلى بشكل طبيعي، كما كان في بلاد متمدنة قديمة، حيث تسود الأوضاع التالية:

طلب قوي على الإدارة من قبل خبراء متدربين. تمايز اجتماعي قوي وثابت، ينشأ فيه الموظف بمكانة مهيمنة من الفئات الاجتماعية والاقتصادية ذات الامتياز بسبب التوزيع الاجتماعي للسلطة، أو ارتفاع تكلفة التدريب المطلوب، والمنزلة الرفيعة للأعراف المرتبطة به.

إن حيازة شهادات ثقافية، (سيبحث هذا في مكان آخر) مرتبطة عادة بالتأهيل لوظيفة المكتب. وطبيعي أن تعزز مثل هذه الشهادات أو الرخص من مرتبة العنصر في المكانة الاجتماعية للوظيفة. يكون التقدير الاجتماعي للموظفين بهذا الشكل عادة متدنيا في المكان الذي يكون فيه الطلب على إدارة خبيرة ضعيفا، وحيث تكون سيطرة التقاليد ضعيفة أيضا. هذه هي الحال في الولايات المتحدة بشكل خاص، وهي الحال أيضا في المستوطنات الجديدة غالبا بسبب اتساع مجالات جني الأرباح، وعدم الاستقرار الكبير في نظام الطبقات الاجتماعي عندهم.

(٢) يعين نموذج الموظف البيروقراطي الخالص من قبل سلطة أعلى، ولا يعني انتخاب الرعايا لموظف أنه شخص بيروقراطي خالص. وجود انتخاب رسمي لا يعني في حد ذاته أنه ليس هناك تعيين - خفي خلف الانتخاب - في الدولة، خاصة التعيين من قبل رؤساء الحزب. وسواء أكانت الحالة هكذا أم لم تكن، فإنها لا تعتمد على أوضاع قانونية، ولكن على الطريقة التي تؤدي فيها آلية الحزب عملها. وحالما تنتظم الأحزاب بقوة، فإنها تستطيع أن تحول انتخابا رسميا حرا إلى مجرد هتاف وتصفيق لمرشح عينه رئيس الحزب مسبقا. على كل حال، كقاعدة عامة، يتحول الانتخاب إلى نزاع يدار وفق أحكام محددة للتصويت لمصلحة واحد من مرشحين معينين..

(٣) يستمر منصب الموظف، بشكل طبيعي، مدى الحياة، على الأقل في البيروقراطيات (المكاتب) العامة، وهذه هي حال متزايدة لكل البنى المشابهة. وكقاعدة حقيقية، فإن «الولاية مدى الحياة» مفترضة مسبقا، حيث يجري إعطاء إشعار أو إعادة تعيين مؤقت. وعلى عكس عمال المشروع الخاص، يحتفظ الموظف عادة بالحق القانوني لامتلاك الوظيفة.

ولكن التعيين القانوني أو الفعلي مدى الحياة لا يعترف به على أنه امتلاك الموظف للمكتب، كما كانت الحال مع الكثير من بنى السلطة في الماضي، وحيث تتطور الضمانات القانونية ضد الإقالة التعسفية أو النقل، فإنها تخدم فقط بأن تضمن إعفاء موضوعيا من واجبات وظيفية معينة بعيدا عن كل الاعتبارات الشخصية.

(٤) يتلقى الموظف تعويضا ماليا من راتب ثابت، ويوفر المعاش التقاعدي ضمان الشيخوخة، ولا يقاس الراتب كأجر مقابل عمل منجز، ولكنه يقاس وفق «المرتبة» يعني وفق نوع الوظيفة ودرجتها، بالإضافة إلى طول الخدمة. إن الضمان العظيم نسبيا لدخل الموظف، بالإضافة إلى مردود التقييم الاجتماعي، يجعلان المكتب وظيفة تستحق السعى من أجلها.

(٥) يوضع الموظف لـ «مهنة» ما ضمن الترتيب التسلسلي للخدمة العامة، وينتقل من المواقع الدنيا، الأقل أهمية والأقل أجرا، إلى المواقع الأعلى، حيث يرغب الموظف المتوسط في التثبيت الآلي للترفيع، إن لم يكن في المنصب، فعلى الأقل في مستويات الراتب، ويريد لهذه الأوضاع أن تبقى ثابتة، بمعنى «الأقدمية»، أو وفق مراحل تتحقق في نظام متطور من خلال امتحانات خبرة.

رسالة العلم

التطور العلمي هو جزء، بل هو الجزء الأكثر أهمية في عملية العقلنة التي نقوم بإنجازها منذ آلاف السنين، والتي يحكم عليها هذه الأيام عادة بطريقة سلبية للغاية. دعنا في البداية نوضح ماذا تعني العقلنة الفكرية التي خلقها العلم والتقنية الموجهة تكنولوجيا بشكل عملي.

هل تعني أننا اليوم مثلا، جميع من يجلس في هذه القاعة، نملك معرفة أكبر لظروف الحياة التي نعيش وفقها أكثر مما يملكه الهندي الأمريكي أو مما يملكه الهوتنوت (شعب إفريقي)؟ إن من يركب السيارة لا تكاد تكون

لديه أي فكرة عن كيفية تحرك السيارة ما لم يكن فيزيائيا. وهو ايضا بحاجة إلى أن يعرف. إنه قانع بأنه يعتمد على سلوك السيارة، وهو يكيف سلوكه وفقا لهذا التوقع، لكنه لا يعرف شيئا عما استلزمه إنتاج مثل هذه السيارة بشكل تستطيع معه التحرك هكذا. يعرف البدائي عن أدواته أكثر بكثير منا، بشكل لا يمكن مقارنته، عندما نصرف مالا اليوم، أراهن أنه حتى لو كان هناك زملاء في الاقتصاد السياسي هنا في القاعة، فعلى الأغلب أن كل واحد منهم سوف يحمل جوابا مختلفا في سهولته عن سؤال: كيف يحدث أن يتمكن المرء من شراء شيء ما مقابل المال؟ البدائي يعرف ما يفعل لكي يحصل على طعامه اليومي، الذي تساعده الأعراف في تحصيله. إن الزيادة في العقلنة والتعقل لا تدل على معرفة عامة متزايدة بالأوضاع التي يعيش فيها المرء.

إنها تعني شيئا آخر، بالتحديد، معرفة أو الإيمان بأن المرء، إن رغب، فإنه سيتعلم في أي وقت. لذا فهي تعني، أساسا، أنه لا توجد قوى غامضة، تأخذ دورا لا يمكن أخذه في الحسبان، ولكن المرء بالأحرى يستطيع أن يسيطر على كل شيء بأخذه في الحسبان، هذا يعني أن العالم متحرر من السحر. لم يعد على المرء أن يلجأ إلى وسائل سحرية لكي يسيطر أو يستغل الأرواح كما فعل البدائي الذي كانت مثل تلك القوى الغامضة موجودة بالنسبة إليه، هذا ما تنجزه الوسائل التقنية والحسابات التي تؤدي الخدمة اليوم، وهذا هو ما تعنيه العقلنة قبل كل شيء.

والآن، عملية التحرر من السحر هذه ـ التي استمرت في الوجود في الحضارة الغربية لمدة ألف عام ـ وعموما هذا التقدم الذي ينتمي إليه العلم كقوة رابطة ومحرضة، هل لها أي معان تتجاه المعاني التقنية والعملياتية البحتة؟ سترى هذا السؤال مثارا في أعمال «ليو تولستوي» في أكثر الأشكال مبدئية، أتى ليثير السؤال بطريقة خاصة. دارت كل تلك التأملات حول محور مشكلة ما إذا كان الموت ظاهرة ذات معنى أو لا، وكان جوابه أن ليس له معنى بالنسبة إلى الإنسان المتمدن. ليس له معنى لأن حياة الإنسان الفرد وضعت في «حالة تقدم» لا نهاية له، ووفقا لمعناها القريب عليها ألا تنتهي أبدا، لأن هناك دائما خطوة أخرى للأمام بالنسبة إلى من يقف في طابور التقدم. وما من إنسان أتى ليموت يقف فوق القمة التي تقبع في اللانهاية.

إن أي فلاح من الماضي، مات عجوزا و«شبعان حياة» لأنه وقف في دورة الحياة العضوية، لأن حياته بمعناها، وفي أمسيات أيامه، أعطته ما على الحياة أن تقدمه. لأنه بالنسبة إليه لم يبق هناك ألغاز قد يتمنى حلها، وبذلك، فقد استطاع أن يأخذ كفايته من الحياة. بينما قد يصبح الإنسان المتحضر الموضوع في وسط الثراء المستمر للحضارة بالأفكار والمعرفة والمعضلات، «متعبا من الحياة»، ولكن ليس «شبعان حياة» يلتقط أكثر الأجزاء دقة مما تجلبه حياة الروح من جديد دائما. ما يقبض عليه هو دائما شيء مؤقت وغير حاسم، وبذلك يكون الموت بالنسبة إليه حدثا لا معنى له، ولأن الموت لا معنى له، فإن حياة متمدنة كهذه لا معنى لها، وبتقدميتها الشديدة تعطي الموت طابعا من الخلو من المعنى. من خلال رواياته الأخيرة، يلتقي المرء مع هذه الفكرة كلازمة للفن التولستوي.

الجزء الثاني

كيف تغير التنمية الناس؟

نظريات التحديث ـ الجذور الفكرية لمشروع التنمية

4 قضايا تطورية (تنموية) في المجتمع (١٩٦٤)

(تالكوت بارسونز)

كخبير في «ماكس فيبر»، وكرائد في استخدام الوظيفة البنيوية «لإميل دوركايم» للبحث في التغييرات التي طرأت على العالم بعد الحرب العالمية الثانية، بنى عالم الاجتماع تالكوت بارسونز (١٩٠٢ ـ ١٩٧٩) الكثير من الأفكار الجوهرية التي تابعها «التحديثيون»، تأتي الأفكار في هذا المقتطف أولا من حلقة بحث أقيمت في عام ١٩٦٣ حول «التطور» في جامعة هارفارد. يعتقد بارسونز أن المجتمعات تتغير وفق نماذج مميزة، منتقلة من الأشكال التقليدية إلى الأشكال الحديثة. وكما هي الحال في التطور البيولوجي، فإن كل تكيف اجتماعي يقوم إما بتثبيط وإما بدعم المزيد من التطوير. كانت

«إن النقطة الصعبة جدا هي المقدرة على التعامل بنجاح مع العلاقات غير الثابتة بين النظام والمحيط»

بارسونز

> المجتمعات الحديثة ترى على أنها مجتمعات تضم منظمات بيروقراطية: النقود والأسواق، ونظاما قانونيا كليا، وترابطا ديموقراطيا في شكليه العام والخاص. كانت تلك كلها طرق كيّفها المجتمع مع التفكيك. كانت هناك مناظرات ونقاش كبير حول ما إذا كانت رؤية بارسونز قد وضعت المجتمعات الأوروبية فوق المجتمعات الأخرى، على أنها الأكثر تطورا والأكثر تكيفا. هناك أيضا نقاش بشأن ما لو كان صائبا في طرحه لفكرة أنه كان هناك نماذج ومراحل عالمية للتطور الاجتماعي.

لقد قصد بهذه الورقة المساهمة في إحياء وتوسيع التفكير التطوري في علم الاجتماع. وهي تبدأ بالمفهوم الذي يقول إنه بتطور نظم العيش عموما تزيد تطورات جديدة معينة من قدرة النظام على التكيف إلى حد كبير، بحيث إنه من دونها يغلق الطريق أمام خطوات تطورية أساسية تالية، رغم أن البقاء في داخل «كوة» أمر ممكن ومتكرر الحدوث. بالنسبة إلى التطور العضوي، تم شرح المفهوم استنادا إلى ما حدث من تطور في جهاز الإبصار لدى الإنسان وفي يديه ودماغه، وكرس متن الورقة لست حالاتٍ على المستوى الاجتماعي. أول حالتين هما، المفاضلة على أساس معيار التدرج الطبقي، وتطور نماذج للشرعية الثقافية مستقلة عن البنية الاجتماعية، كل حالة منها مهمة في الانتقال من الظروف الاجتماعية البدائية إلى ظروف الحضارات القديمة البائدة. الحالات الأربع الباقية ـ في ترتيب المعالجة ـ هي منظمة المكاتب الرسمية، النقد والأسواق، النظام القانوني العالمي، والرابطة الديموقراطية في شكليها الحكومي والخاص. هذه الحالات الأربع، بأخذها جميعا معا، هي أساسية لبنية النموذج الحديث للمجتمع، رغم أن كل واحدة منها معقدة إلى درجة عالية وهي عرضة لسلسلة كاملة من المراحل التنموية. وفي دوائر علم الاجتماع وعلم الإنسان ينتقل التشديد ببطء وبشكل لا يفصح عن نفسه نوعا ما، من اللامبالاة المتعمدة بمشاكل التطور الاجتماعي والثقافي إلى «نسبية حديثة» تربط قضاياها الكلية بإطار تطوري.

أكدت الرؤى الأقدم أن النظم الاجتماعية والثقافية تتألف من سمات متميزة متعددة لا حدود لها، بحيث تكون الثقافات منفصلة كلية، أو أنه يجب التأكيد على قضايا كلية(عالمية) إنسانية واسعة، مثل اللغة وتحريم غشيان الأقارب. تتشارك هذه التأكيدات على تنوعها، في حقيقة أنها تحول الانتباه

عن استمرار معين في أنماط التغير الاجتماعي، بحيث إنه يجب ان نعامل الميزات أو الأنماط الثقافية، كأنها فريدة قائمة بذاتها، وغير مترابطة أساسا. ولكي يتم اعتبار نموذج ما على أنه عالمي، يجب أن يكون مهما بالنسبة إلى كل المجتمعات والثقافات على السواء. على رغم تباهيها برفض «التقييد الثقافي»، كانت تلك الرؤى تركز بوضوح على الناحية الأنثروبولوجية في طرحها لمشاكل أساليب الإنسان في الحياة بحدة، انطلاقا من قضايا الاستمرارية مع بقية العالم العضوي. ولكن كان للتشديد على القضايا الكلية الإنسانية نوع من التأثير المتوازن لحصر الانتباه إلى ما هو إنساني عام وأساسي، دون اعتبار للتسلسل ضمن الفئة الإنسانية.

تزيل «النسبية الحديثة» هذا العائق وتحاول أن تأخذ بعين الاعتبار الأساليب البشرية باستمرارية مباشرة مع الأدنى من البشري. وتفترض أن الحد الفاصل بين البشري والأدنى من البشري لا يسجل توقفا في التغيير التنموي، ولكنها بالأحرى تسجل مرحلة في عملية طويلة تبدأ مع الكثير من أطوار ما قبل البشرية، وتستمر من خلال هذا الحد الفاصل إلى وقتنا الخاص بنا وما بعده. وبمنحها مدى واسعا من تنوع النماذج في كل المراحل، تفترض أن مستويات من التقدم التطوري ربما قد خصصت تجريبيا لأطوار الإنسان بالإضافة إلى أطوار ما قبل الإنسان.

قضايا التطور الكلية

سأقوم بتصنيف أي تطور تنظيمي ذي أهمية كافية لمزيد من التطور على أنه قضية تطورية، بحيث إنها على الأرجح تكتشف من قبل أنظمة مختلفة تعمل وفق ظروف مختلفة عوضا عن أن تكون قد انبثقت كلها دفعة واحدة.

في العالم العضوي، العين هي مثال جيد لقضية كلية تطورية، لأنها الوسيط لإدخال المعلومات المنظمة من محيط العضوية، ولأنها تتعامل مع كل من أبعد مصادر المعلومات وأكثرها اتساعا بالمدى. الرؤية هي أكثر آليات المعلومات الحسية تعميما، لها بذلك أعظم أهمية «كامنة» كافية لتكيف الكائن العضوي مع محيطه.

الدليل الواضح هو أن الرؤية ليست إبداع «اللقطة الواحدة» في التطور العضوي، بل كان تطورها بشكل مستقل في ثلاثة تشعبات مختلفة - الرخويات، الحشرات، والفقاريات. هناك ملمح معين مثير للاهتمام لتلك

الحالة هو أنه بينما تختلف الأعضاء البصرية تشريحيا في الفئات الثلاث تماما، ولا تقدم أي تواصل تطوري، بل تستخدم جميعها الآلية نفسها بشكل كيميا ـ إحيائي، مشتملة على فيتامين (A)، (على رغم أنه ليس هناك دليل واضح على أنها لم تحدث بالمصادفة ثلاث مرات وبشكل مستقل في كل مرة). تبدو الرؤية، مهما كانت آليتها، أنها متطلب أساسي أصلي لكل المستويات العليا للتطور العضوي، فقدتها مجموعات خاصة جدا مثل الخفافيش، مما لم يكن بالتالي باعثا على تطورات نشوئية مهمة.

وبالرجوع إلى الإنسان، وقدرته البيولوجية الكامنة للتطور الاجتماعي والحضاري، قد نورد قضيتين كليتين تطوريتين مألوفتين، اليدين والدماغ بالذات.

اليد البشرية هي طبعا الأداة الأساسية للأغراض العامة، إن اتحاد أربع أصابع متحركة مقابل إبهام يمكّنها من إنجاز تنوع هائل من عمليات الإحاطة والإمساك، واستعمال أنواع كثيرة من الأجسام؛ فوضعها في نهاية الذراع مع مفاصل متحركة يسمح لها بأن تكون مناورة في مواقع عدة. أخيرا يقوم تزاوج أعضاء الذراع ـ اليد بأكثر من مضاعفة قدرة كل منها، لأن ذلك يسمح بالتعاون وبتقسيم معقد للعمل بينهما.

والجدير بالذكر أن تطور اليدين والذراعين كلف الإنسان غاليا في التنقل: لا يستطيع الإنسان أن ينافس في السرعة وسهولة المناورة على رجليه الأنواع الأسرع ذوات الأربع. على كل حال، يستخدم الإنسان يديه من أجل هذا المدى الواسع من السلوك المستحيل على المخلوقات التي من دون أيد، بحيث إن خسارتها هذه لا تعوض. يستطيع مثلا أن يحمي نفسه بأسلحة عوضا عن الهرب.

الدماغ البشري تقريبا أقل كمالا تقنيا من اليد، لكن مزاياه على الأدمغة حتى على دماغ «الأنثروبويدز» (سلف الإنسان الحالي) عظيمة جدا، بحيث إنه أكثر أعضاء الإنسان تميزا، والمصدر الوحيد الأكثر أهمية لمقدرة الإنسان العقلية، هو ليس فقط العضو الأساسي لضبط العمليات المعقدة، المهارات اليدوية بشكل خاص، والمعلومات البصرية والسمعية المتناسقة، بل هو وفوق كل شيء القاعدة العضوية للمقدرة العقلية على التعلم والتحكم بالرموز بمهارة. وعليه فإنه الأساس العضوي للثقافة وبشكل مهم جدا. إن هذا التطور كان أيضا على حساب التضحية بالمزايا المتكيفة المباشرة، على سبيل المثال

يحتل الدماغ جزءا كبيرا من الرأس بحيث يكون الفكان أقل فعالية بكثير منهما عند الثدييات الأخرى. لكن هذا ما تعوض عنه اليدان إلى حد كبير. والدماغ الكبير مسؤول نوعا ما عن فترة التبعية الطفولية الطويلة، لأن الطفل يجب أن يتعلم كل هذا العامل الضخم من سلوكه الفعال، وبذلك فإن عبء العناية بالطفل وتأهيله اجتماعيا أعلى بكثير بالنسبة إلى الإنسان من أي من الأنواع الأخرى.

ومع هذه الأمثلة العضوية في العقل، فإن مفهوم القضية الكلية التطورية قد يتطور بشكل أكثر كمالا، واقترح أنه يجب أن يصاغ بالرجوع إلى مفهوم التكيف، الذي كان أساسيا جدا لنظرية التطور منذ دارون. وبشكل واضح، يجب ألا يعني التكيف مجرد «التأقلم» السلبي مع الظروف البيئية، ولكنه بالأحرى مقدرة نظام معيشي على التعامل بنجاح مع محيطه، تتضمن هذه المقدرة اهتماما فعليا بالسيادة، أو قابلية تغيير المحيط بما يتناسب مع متطلبات النظام، بالإضافة إلى قدرة على البقاء في وجه معالمه غير القابلة للتغيير. وبذلك فإن المقدرة على التعامل مع مجالات واسعة من العوامل البيئية المحيطة بنجاح، من خلال التأقلم أو الضبط الفعلي أو كليهما معا هو أمر عصيب. أخيرا، إن النقطة الصعبة جدا هي المقدرة على التعامل بنجاح مع العلاقات غير الثابتة بين النظام والمحيط، ومن ثم التعامل مع أمر مجهول مشكوك فيه. يشير عدم الثبات هنا إلى كل من الانحرافات أو التغيرات المتنبأ بها، مثل دورة الفصول، والتغيرات غير المتنبأ بها مثل الظهور المفاجئ لحيوان ضار خطير.

إذن القضية الكلية هي مركب من البنى والعمليات المرافقة التي يزيد تطورها من المقدرة النهائية على التكيف لنظم الحياة في طبقة معينة، بحيث إن النظم القادرة على تطوير المركبات هي فقط التي تستطيع أن تحرز مستويات معينة أعلى من القدرة العامة على التكيف. هذا المعيار المستمد من مبدأ الاختيار الطبيعي المشهور، يتطلب تأهيلا بينا واحدا أساسيا. ليس هناك حاجة إلى الحكم على النظام الفقير نسبيا، الذي لا يطور قضية كلية جديدة بالانقراض. وبذلك نجد بعض الأنواع التي تمثل كل مستويات التطور العضوي مازالت على قيد الحياة إلى اليوم، من العضويات الأحادية الخلية وما فوق. وعلى كل حال تظل الأنماط الدنيا الباقية على قيد الحياة قائمة.

بعلاقات مختلفة مع الأنماط الأعلى، يشغل «كوي» ملائمة خاصة يعيش فيها في نطاق محدود، وبعضها الآخر يقوم بعلاقات تكافلية مع نظم أعلى. إنها لا تشكل عموما تهديدا مهما لاستمرار وجود النظم المتطورة الأعلى، وهكذا، وعلى رغم أن الأمراض المعدية تشكل مشكلة خطيرة للإنسان، لكن ليس من المحتمل أن تحل البكتيريا محل الإنسان كفئة عضوية مهيمنة. والإنسان معتمد تكافليا على كثير من الأنواع البكتيرية.

هنا، يجب التمييز بين أمرين، لأنهما ينطبقان على كل مكان عموما. الأول بين أثر الابتكار عندما يقدم لأول مرة في نوع أو مجتمع معين، وبين أهميته كمكون أساسي للنظام. تزود قضايا كلية معينة في العالم الاجتماعي ـ سوف يبحث لاحقا ـ مبدئيا مجتمعاتها بمزايا تكيّف أساسية أكثر مما تفعل في مجتمعات لا تقوم بتطويرها. ويصاحب إدخالها ـ مأسستها على وجه التأكيد غالبا ـ إلى خلع حاد للمنظمة الاجتماعية السابقة، مسفرا بعض الأحيان وعلى المدى القصير عن خلل في التكيف، وحالما تجري مأسستها، تنزع إلى أن تصبح أجزاء أساسية لمجتمعات قادمة فيما بعد في خطوط التطور الوثيقة الصلة معها، ونادرا ما تستبعد إلا بحركة ارتدادية. تكون القضايا الكلية ملائمة لتوليد تغييرات أساسية خاصة بها. بواسطة تطوير مزيد من البنى المركبة عموما ما دام النظام يخضع إلى مزيد من التطور.

وخلافا للمورثات (الجينات) الإحيائية، فإن النماذج الثقافية عرضة لـ «الانتشار». لهذا السبب، ومن أجل المستوى الثقافي، فإنه من الضروري إضافة تفريق آخر، ما بين الظروف التي تستطيع وفقها سمة القدرة على التكيف أن تتطور للمرة الأولى، وبين تلك التي تفضل تبنيها من مصدر أسست عليه من المرة الأولى.

شروط تطور الثقافة والمجتمع الأساسية

من موهبته العضوية المتميزة ومن مقدرته العقلية واعتماده الأقصى على التعلم العام، يستمد الإنسان قدرته الفريدة على خلق ونقل الحضارة. إن الدستور الوراثي للنوع ليس وحده هو الذي يحدد «الحاجات» التي تواجه المحيط، بل هو هذا الدستور إضافة إلى التقليد الحضاري معا. ترسم مجموعة من التوقعات المعيارية العائدة إلى علاقة الإنسان بمحيطه، الطرق

التي يجب أن يتطور وفقها التكيف ويتوسع. تحل الابتكارات الثقافية، وحاملة تعريفات ما يجب أن تكون عليه حياة الإنسان، ضمن المدى المعلق بالأمر، معدل التنوعات الداروينية في الدستور الوراثي.

على أي حال فإن النماذج الثقافية أو التوجهات نفسها لا تضع نفسها بنفسها موضع التنفيذ. وبكونها مُدرَكة في أكثر مظاهرها الأساسية على أنها دينية، يجب أن يفصح عنها بالطبيعة بطرق تجعل التكيف الفعال ممكنا. عندي استعداد أن أعامل المظهر التوجيهي الكلي للثقافة نفسها بالصيغ الأبسط والأقل تطورا، كمرادف مباشر مع «الدين». ولكن بما أن النظام الحضاري، الذي لم يعد أمرا شخصيا بقدر ما هو نموذج وراثي، هو نظام مشترك بين جميع الأفراد، فإنه لا بد من وجود آلية للاتصال لتكون الوسيط لهذه المشاركة. القضية الكلية التطورية الأساسية هنا هي اللغة، ولا تفتقر إليها أي مجموعة بشرية قائمة. لا يمكن تصور الاتصال ولا عمليات التعلم التي تجعلها ممكنة، من دون العلاقات المنظمة بشكل فعال بين أولئك الذين يعلمون ويتعلمون ويتواصلون.

يبدو أن المنشأ المتطور للمنظمة الاجتماعية هو القرابة. وهي بالمعنى التطوري توسع في نظام التذييات في التناسل الجنسي الثنائي.

إن حتمية التفاعل الاجتماعي هي نتيجة لازمة من محورية الثقافة، تماما كما هي الحاجة إلى تأسيس نظام اجتماعي قابل للتطبيق «يحمل» هذه الثقافة. إن لبَّ نظام القربى هو تحريم العلاقة مع المحرمات، أو بشكل أكثر عمومية أحكام بناء علاقات من التزاوج من الأباعد والتزاوج من الأقارب، علاقات سلالات وألفة وسكن. أخيرا، بما أن المستوى الثقافي للعمل يتطلب استخدام الدماغ واليدين وأعضاء أخرى بنجاح وبتعامل فعّال مع المحيط المادي، قد نقول إن الثقافة تتطلب وجود التكنولوجيا التي هي، في صيغتها العامة غير المتميزة، توليفة من المعرفة التجريبية والتقنيات العملية.

هذه الملامح الأربعة، حتى لأبسط نظم العمل ـ «المعتقد»، التواصل بواسطة اللغة، المنظمة الاجتماعية من خلال القرابة، والتكنولوجيا، قد تعتبر كمجموعة مندمجة من القضايا الكلية التطورية حتى عند أقدم مستوى إنساني. لم يوجد أي مجتمع إنساني معروف من دون كل هذه الملامح الأربعة بعلاقاتها بعضها مع بعض المحددة نسبيا. يشكل وجودها في الحقيقة الحد الأدنى الذي يطبع مجتمعا بطابع ليقال إنه إنساني فعلا.